الثورة
الأحد 6 رجب 1433هـ 27 مايو 2012م العدد (17358)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

إتكاءة.. «مهاتير» معانا؟

محاسن الحواتي

■ الاستاذ محمد باسندوة رئيس الحكومة طلب من «البنك الدولي» تعيين مستشارين سياسيين واقتصاديين وخبراء في مراكز الشرطة، البنك الدولي – ربنا يخليه – وافق وسيقوم باختيار هؤلاء المستشارين من بين رؤساء سابقين ورؤساء حكومات أجنبية، وأهم واحد في هؤلاء هو السيد مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي.. الرجل نهض ببلاده وهو رئيس وزراء لم يقل يوماً «تعالوا نحولها لمملكة وأسرتي تحكم معي أنا صاحب فضل عليكم وعلى البلاد كلها.. لم يتوان في خدمة وطنه وبناءً مستقبله، اعتمد على الكوادر المؤهلة وأهل من لم يكن مؤهلاً، مهاتير ما إن يذكر اسمه إلا وتذكر تجربته الفريدة في – بلاده ودوره في منظومة النمور الاسيوية.. الرجل من حسن حظ اليمن سيكون مستشاراً للحكومة اليمنية.. سيصدمه تقرير الواقع الاقتصادي وسوء أحوال الناس المعيشية والأوضاع الإنسانية المتردية، سيبكي عندما يعرف حجم الفساد والإفساد ويحزن كثيراً لما تقوم به الجماعات المتطرفة بأهلها – فلا أبين ولاية أمريكية ولا أرض الجنوب مقاطعة أوروبية.. ماذا يحارب هؤلاء وماهي المصالح الهامة في أبين التي ستضاف لرصيدهم إذا ما حققوها؟

■ المستشارون من الرؤساء ورؤساء الحكومات سيعملون مع الحكومة في بلد العجايب، وبعد انتهاء فترة عملهم أو تعاقدهم سيجزمون أنهم لم يمارسوا عملاً فعلياً إلا عندما عملوا مع الحكومة اليمنية.. أما عن المستشارين الأمنيين فنحن مع وجودهم في الأقسام، لأن تجربة المواطن اليمني مع قسم الشرطة تجربة كلها رعب، تبدأ بأخذ الرشاوى وحق القات وأجرة العسكري إلى نقطة (هرب الجاني ماذا نفعل لك) وآخر نصيحة (تابع غريمك لو لقيته بلغنا نجي نمسكه ولا تنسى حق الطقم عليك، يقصد الأجرة)!! أمانتكم هذا كلام قسم شرطة أو ضابط شرطة؟ ألم أقل لكم أننا في حاجة ماسة إلى خبراء أمنيين من بلاد «بره» حتى تستقيم أوضاعنا ويستحي القائمون على اقسام الشرطة ويتعلموا القانون والنظام والإنسانية من هؤلاء الأجانب.. ولو ممكن يا رئيس الحكومة تطلب (عقال حارات من البنك الدولي) لأن العقال اللي معانا تحول دورهم إلى ابتزاز وتواطؤ مع أقسام الشرطة ولأن أدوار عقال الحارات تحتاج إلى هيكلة وإعادة ترتيب من جديد.

■ الخطوة التي أقدم عليها رئيس الحكومة جيدة وضرورية ولفترة محددة وفي الاتجاه الآخر لابد من بناء شبكة خبراء محليين في مجالات الاقتصاد، السياسة، الإعلام، الأمن و..... الخ، يعني بناء قدرات وكفاءات جديدة لأن معظم السابقين أثبتوا أنهم قابلين للتعاطي مع الفساد والأساليب الملتوية ومبدأ (شيلني وأشيلك).. الاعتماد على الشباب، ومافوق الشباب من الطموحين المخلصين لوضع رؤية مستقبل حقيقية وخطة طريق لليمن يهتدي بها سيكون أكبر انجاز لحكومة باسندوة والحكومة التي تليها.

■ هناك تيار يرفض التدخل الأجنبي في بلادنا ويراه أشبه بالاستعمار لكن في المقابل أليس من الواجب أن يترك هذا التيار المتطرف أعماله الإرهابية قليلاً حتى يسمح للحكومة أن تعمل دون الاستعانة بالأجانب.. العلاقة الطردية القائمة الآن تشير إلى زيادة في العمليات الإرهابية تقابلها زيادة التدخل الأجنبي والعمليات العسكرية.. فإلى أين يمضون بنا..؟

■ أنا مع فتح حوار شفاف مع تنظيم القاعدة في اليمن لمعرفة ماذا يريدون ولماذا؟ وأنا لست مع العمليات العسكرية التي غالباً ما تطال المدنيين.. أخيراً إذا لم يكن خبراء الوطن على استعداد للعمل والإنجاز فلن يقدم خبراء البنك الدولي إلا النصيحة وآخرها «أنت حر».

لدولة رئيس الوزراء: المتقاعد في بلادنا يموت قاعداً!!

علي محمد الجمالي

■ شكرا دولة رئيس الوزراء لأنك تبحث عن مستشارين محليين ودوليين يصدقوك في مشورتهم لتخرج اليمن من دوامة الكوابيس.. التي نعيشها وصدقني أني أصدُّقك في كل ما تقوله.. وأصّدق دموعك التي تذرفها حبا لليمن ومن أجل اليمن لكني لا أريدك أن تبكينا دوما فنحن في اليمن منذ أن خلقنا وحتى مماتنا ونحن نبكي.. فمن ولاهم الله علينا يتفننون في ابكائنا وقهرنا راضين أم مكرهين.

دولة رئيس الوزراء أريدك أن تحول دموعك العزيزة على قلوبنا إلى طاقة تخرج اليمن وشعب اليمن من الزوبعة التي نعيشها وأن تبدأ بأول خطوة على الطريق الصحيح.. وهي إعادة النظر في القوانين اليمنية.. وأولها قانون الخدمة المدنية والتأمينات هذا القانون الذي تفنن فيه المشرِّع اليمني.. كيف يسلب الموظف البسيط حقه.. وكيف يحرمه من ترقياته وعلاواته.. وكيف يخرجه من وظيفته إلى التقاعد مسلوب الكرامة.. مهدور الحقوق بدون حقوق أو ترقيات أو علاوات أو تأمين صحي أو إحلال لأولاده بالشروط المطلوبة لكي يعول أسرة والده وإخوانه المهم يحال إلى التقاعد ويهان حتى يلقى راتبه مستقطعاً قليلاً.. لا يفي بقيمة علبة فول وبضعة كدم أو خبز في اليوم والليلة لأن المشرّع اليمني اعتمد تشريعه على أن كل موظف لا يخرج من الوظيفة الحكومية.. مدنية أو عسكرية أو من القطاع الخاص أو المختلط إلا ولديه العقارات والمزارع والأموال التي كسبها بحق أو بدون حق من وظيفته.. ولذلك حرمه من كافة الحقوق والتأمين الصحي والاستلام السهل لراتبه فكيف تريد أن تكون لديك دولة حديثة في اليمن يا دولة رئيس الوزراء والمواطن يحال إلى التقاعد بهذه الصورة المزرية ومن سوء الحظ أن أموال التأمينات تستثمر في مجالات لا يتسفيد منها الموظف العامل أو المتقاعد وكان الأجدر والأنفع أن تستثمر أموالها وأموال الموظفين في مستشفيات تعالج الموظفين والمحالين إلى التقاعد بمبالغ رمزية وتفتح باب العمل للالتحاق بها والاستفادة منها.

إن الموظف المحال إلى التقاعد يموت قاعداً في منزله لأن المشرع اليمني للقوانين وأولها قانون الخدمة ترجم كلمة المتقاعد بأنها »موت قاعد« يعني موت لك قاعدا في بيتك محروم الحقوق مسلوب الكرامة.. وما عليك إلا أن تفكر كيف تعيش خاصة وأن بعض مسؤولينا الكبار لم يعبهوا بهذه المطالب الهامة ولم يناقشوها لأنهم أتوا إلى السلطة مدعومين سالمين غانمين والبعض منهم قد أمن نفسه وأولاده لما بعد التقاعد لكي يتفرغ لإدارة تجاراته وعقاراته وتحرير مذكراته إذا دولة رئيس الوزراء أنت مطالب اليوم أن تجعل من توليك لرئاسة الوزراء هدفاً واحداً وهو إنهاء عبودية الإنسان لأخيه الإنسان من خلال برنامج عمل يتضمن إعادة النظر وتصحيح القوانين اليمنية وقانون الخدمة المدنية والتأمينات وتفعيل القوانين والمواد المجمدة.. وتشكيل لجان متخصصة ولجان من منظمات المجتمع المدني لإثراء هذه التعديلات وإزالة العوائق التي جعلت الإدارة في بلادنا متخلفة وعشوائية وغير منظمة بل جعلت الموظف والمواطن اليمني تائهين لا يعرف أحد ما يجب عليه نحو الآخر في بلد كثرت فيه المشكلات والمنغصات والفقر الذي هو أحد هذه المنغصات وأمُّ المشاكل والكبائر كما أن عشوائية القوانين هي من مسببات الفقر وسوء الإدارة لأن البقاء في بلادنا فقط للأقوياء ولصاحب الجاه والوساطة وهم من يحصلون على كل شيء وغيرهم لا يحصل على أي شيء ولو كان مستحقا لأن ذنبه أنه مواطن مسكين فقط والمواطن والموظف المسكين هو آخر من يجب أن يتحدث عن تلك الحقوق أو يطالب بها والأمثلة على هذه الظاهرة الفريدة بها بلادنا كثيرة.. ولا تحتاج إلي توضيح في هذه العجالة.

إن إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية والتأمينات وتفعيل المواد المجمدة والبحث عن ما يفيد الموظف في كل القطاعات هو حل للمشاكل الأساسية في بلادنا وبه ستصلح وتتحسن أمور الإدارة في اليمن ويتطور كل شيء لأن معاناة الموظف انعكست وتنعكس على كل شيء في عمله وحياته اليومية ومعيشته وحل هذه الاشكالات سيكون حلاً لأكثر مشكلات اليمن .. وإلا ستظل اليمن تحصد الجهل والفقر والمرض.

إن إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية والتأمينات بحيث تكون مدة الخدمة معقولة والتقاعد يكون عند الخامسة والستين لجميع موظفي الدولة بمؤسساتها وسلطاتها الثلاث لكي يستفيد من توظف والتحق بالوظيفة متأخرا هذا من جانب ومن جهة أخرى يتم تعديل قانون الخدمة بحق المحالين إلى التقاعد ممن توظفوا والتحقوا بالوظيفة في سن مبكر من أعمارهم ليستفيدوا ويفيدوا جهة عملهم خاصة وأن أكثر اليمنيين يلتحقون بالوظيفة في سن مبكر بحيث تكون الإحالة إلى التقاعد بعد مرور أربعين عاما على الأقل ويستثنى من ذلك من يطلب التقاعد المبكر أو أن تكون الإحالة بشكل عام إلى التقاعد بعد سن الخامسة والستين.. وأن يتم إعادة النظر واعطاء الموظف صاحب الخبرة حقه من الدرجة المناسبة طبقا لعمله ونزاهته ومثابرته واقدميته في التوظيف لأن أصحاب الخبرة غير الحاصلين على المؤهل الجامعي يشكون من تجاهلهم وعدم إنصافهم في الترقية والمستحقات.. ولو بحثنا لوجدنا أن من أصحاب الخبرة لديهم من الكفاءات ما تفوق بعض الجامعيين وحملة الشهادات الجامعية الخاصة من أجل التوظيف.. إن القوانين في بلاد الله مشرقا ومغربا وجدت في خدمة الإنسان وعيشه الكريم الآمن ونحن في بلادنا القوانين عدوة للإنسان ناهبة لحقوقه ومكتسباته.. دولة رئيس الوزراء كما تعلم بأن السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق بنى بلده ماليزيا بتأسيس تعليم سليم.. وبقوانين تحفظ حقوق الفرد والمجتمع وأولهم الموظفين وبالزراعة والسياحة وبالإيثار والمحبة كان يعالج الناس الفقراء في عيادته الخاصة وأسس لدولة ماليزيا نهضة وخطة حتى عام 2020م فله الشكر والثناء ومثله نريدك أن تبتعد عن المهاترات السياسية لأنها ستستنزف أوقاتك وطاقتك وأن تتفرغ لبناء اليمن بدءاً بإعادة النظر في قوانينه.. تصور يا دولة الرئيس أنه لم يتم التخلص من المزدوجين حتى اليوم لا أدري لماذا هل لأن بعض المسؤولين أولادهم مزدوجين أم لأن أولادهم يدرسون في الخارج ويستلمون مخصصات بالدولار وهم أنفسهم موظفون أيضا في الداخل ويستلمون مرتبات، إنها مفارقات عجيبة فمن الذي يجب أن يتقاعد الأول الموظف الضعيف مسلوب الحقوق أم كبار المسؤولين الذين يأكلون أموال الناس بالباطل.

ALIM6060@yahoo.com

طلقة طائشة

نبيل حيدر

من ألمانيا .. أروى الخطابي

■ أروى الخطابي امرأة يمنية تدرس التاريخ و تحضر دراساتها العليا في ألمانيا. حالياً هي بلا دراسة مثل حالة بلا عمل أوقفوا منحتها في وزارة المالية و بدون سبب واضح و جلي. كل قصتها أنها نارية النشاط في الفيسبووك وتقول ما يعنّ لها دون اعتبار لقوة هذا أو ذاك، وكل مصيبتها أنها بلا وساطة حزبية تنجيها من لظى الجري في شوارع المدينة الألمانية التي تدرس بها بحثاً عن عمل تسد به رمقها وتصلح به حالها. كل مصيبتها أنها بلا ثورة تدعمها رغم أنها ثائرة من طراز يقلب الطاولة على كل شيء سيء وليست محسوبة على نظام الخمسة نجوم الفارع في الفساد طولاً و عرضاً.

أروى يمنية أصيلة.. تتفق معها أو تختلف لا تملك إلا أن تحترمها، فليست من حريم السلطان اللواتي يقبعن في خدورهن ويسترقن النظر ، وليست من أولئك اللواتي يتنطعن بالهوليودية و هن فارغات العقل والقلب. جار الزمان عليها.. عفواً يا رب.. جار أهل الزمان عليها وكأنها منزوعة الجنسية اليمنية وصار التخلص منها واجباً و فرصة لا تعوض للتقليل من الانفجار السكاني واحتياجاته التي لا تتوقف.

ذات يوم تمنت أروى قطعة من المليارات الممنوحة لمفسدة شؤون القبائل وطالبت بنظرة حانية لها ولزملائها الطلبة الدارسين و(الحانبين) في ألمانيا. أروى متأخرة في دراستها بضعة أشهر.. ولهذا الجرم الخطير والجناية العظيمة استحقت إنزال العقوبة الصارمة بها وبدون شوشرة تم التغاضي عن حالات تشبه حالتها و تم تمريرها مع ابتسامة مرتشفة على كأس الوسيط.

أروى.. لا تحزني.. فلعل صخر الوجيه خازن بيت مال المسلمين ونفر من اليهود قد يسمع هذا النداء مع علمي أنه فقد السمع منذ توليه وزارة المالية بسبب زحمة العمل والفساد.. وبعض الوسطاء. أما السيد وزير التعليم العالي فكان الله في عوننا عليه ورزقنا شيئاً من بروده وهدوئه.

والمعذرة يا أروى.. هذا الوطن لا يزال فاقد الوعي ولا يعرف أبناءه